



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة



أثر تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب لتعظيم تحصيل

إيرادات الضريبة

(بحث تطبيقي لآراء عينة من العاملين في الهيئة العامة للضرائب / فرع بابل)

بحث مقدم من قبل الطالبة

فاطمة زيد فؤاد

إلى مجلس قسم المحاسبة في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل وهو جزء

من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في المحاسبة

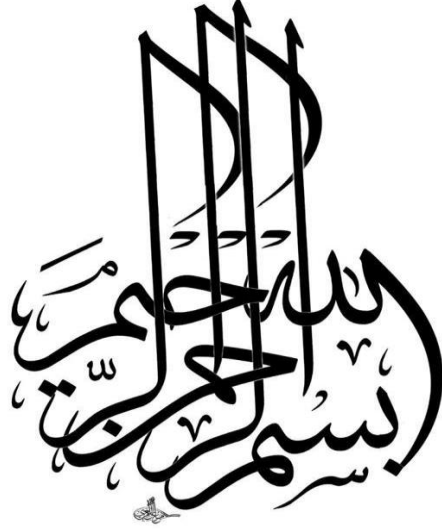
بإشراف

م. عبد المهدي عبد الحسين عيدان

2024م

1445هـ

الآية القرآنية



(إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ

(المؤمنون الآية: 111)

إِهْدَاء

إلى نفسي العظيمة التي وصلت إلى نهاية الرحلة الجامعية لمرحلة البكالوريوس وبداية الرحلة إلى عالم مختلف أكثر تقدماً ، لم يكن الطريق المرغوب فيه فقد كانت الدموع ترافق أيام الرحلة وأحياناً يراودني شعور الأستسلام لكنها لم تتوقف أبداً وما نزلت تسعى مرغم فشلها في بعض الأحيان وتطمح إلى أن تصنع من عشرينها نجاح وتعلم أن أختيارات الله لنا دائماً عظيمة وأصبح اليوم عنائي للعين قررة، وها أنا اليوم اقف على مشارف النهايات اقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، الحمد لله حياً وشكراً وأمتناناً، ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء وعلى
الاحتتام

شكر ونفك

(وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

لا يسعني وأنا أنتهي من إعداد هذا البحث أن أتقدم بجزيل الشكر وبالغ الأمتنان إلى مشرفي (م. عبد المهدي عبد الحسين عيدان) إذ كانت لتوجيهاته القيمة وارشاداته ودعمه المتواصل وحرصه الشديد الأثر الكبير في انجاز هذا البحث العلمي، وإلى زوج عمتي الدكتور (أ. د فراس عدنان عباس) التدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية لما بذله من جهد أيضاً لمساعدتي في أتمام جزء من متطلبات هذا البحث، كما أتقدم بخالص شكري إلى الأركان العظيمة في حياتي أهلي جميعاً لتحملهم همومي ودعمهم لي، وإلى رفاق الدرب من تشاركت معهم عبء الطريق ووعرته، شكراً لوجودكم البهي الذي ساعد على تخفيف وتهوين الكثير من المشاق والصعاب.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	الآية القرآنية
ب	الأهداء
ج	الشكر والتقدير
د	قائمة المحتويات
هـ	قائمة الجداول
و	المستخلص
1	المقدمة
5-2	الفصل الأول: المنهجية العلمية ودراسات سابقة
3-2	المبحث الأول: المنهجية العلمية
5-4	المبحث الثاني: دراسات سابقة
19-6	الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث
11-6	المبحث الأول: محاسبة المسؤولية
19-12	المبحث الثاني: الإيرادات الضريبية
27-20	الفصل الثالث: الجانب العملي للبحث
25-20	المبحث الأول: التحليل الأحصائي لمتغيرات البحث
27-26	المبحث الثاني: اختبار فرضيات البحث
29-28	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات
28	المبحث الأول: الاستنتاجات
29	المبحث الثاني: التوصيات
33-30	المصادر
	ملحق الأستبانة

قائمة الجداول

الصفحة	رقم الجدول	عنوان الجدول
20	1	قيم المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس ليكرت الخماسي
22	2	وصف خصائص العينة
23	3	اراء الافراد العاملين على العبارات المكونة لمحور تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب
24	4	اراء الافراد العاملين على العبارات المكونة لمحور استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة على الايرادات
25	5	اراء الافراد العاملين على العبارات المكونة لمحور تقييم الاداء وفق محاسبة المسؤولية
26	6	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب و تقييم الاداء وفق محاسبة المحاسبة
27	7	معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع - اختبار جودة النموذج - اختبار تاثير النموذج بالنسبة لكل متغير مستقل على حده

المستخلص

يهدف هذا البحث الى تحقيق هدف رئيسي وهو بيان دور محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب باعتبارها أداة فعالة للرقابة وتقييم الاداء ومدى مساهمتها في تعظيم إيرادات الضريبة ويوضح البحث مفهوم محاسبة المسؤولية وأهميتها واهدافها ومقوماتها ومراكز مسؤوليتها و كذلك يوضح مفهوم الضرائب وخصائصها والإيرادات الضريبية وأشارت فرضية البحث هناك علاقة ذات تأثير معنوي بين تطبيق محاسبة المسؤولية وتعظيم إيرادات الهيئة العامة للضرائب. وقد توصل البحث الى ان تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب يعزز شفافية ومساءلة الافراد العاملين والإدارة، ويساهم تطبيق محاسبة المسؤولية في زيادة الوعي المالي والضريبي للافراد العاملين في الهيئة، مما يؤدي الى تحسين أداءهم في جمع الإيرادات. وكذلك ساهمة تطبيق محاسبة المسؤولية في تعزيز مستوى الأنضباط المالي والمحاسبي داخل الهيئة، مما يقلل من حوادث الفساد والتلاعب بالبيانات المالية أما اهم التوصيات كانت على الهيئة العامة الضرائب تدريب الأفراد العاملين على مفهوم وأساليب تطبيق محاسبة المسؤولية، وتوعيتهم بأهميتها في تحقيق أهداف الجمع الضريبي، وان تعزز التواصل والتعاون بين مختلف الإدارات والأقسام داخل الهيئة لضمان تطبيق فعال لمحاسبة المسؤولية وتحقيق أقصى استفادة منها في تعظيم تحصيل الضرائب.

الكلمات المفتاحية: محاسبة المسؤولية، الضريبة، إيرادات الضريبة.

المقدمة

مع اتساع وكبر حجم المؤسسات وهيكلها الإدارية وتنوع أنشطتها أصبح من الضروري تقييم كفاءه الإدارة وفعاليتها في مستوياتها المختلفة ولهذا فلا بد من وجود معايير وضوابط للرقابة للتأكد من قيام الإدارة بتنفيذ المطلوب منها ومن اجل تحسين الأداء وتطويره نشأت محاسبة المسؤولية كأسلوب يهدف اساساً الى الرقابة وتقييم الأداء في المستويات الإدارية المختلفة التي تقوم على أساس تقسيم المؤسسة الى مراكز مسؤوليات مع تحديد شخص مسؤول عن كل مركز ومحاسبتهم عن النتائج بالأعتماد على مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط للوصول الى الانحرافات والعمل على اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة ورفع التقارير من أجل اتخاذ القرارات.

أن فكرة تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئات العامة للضرائب تتبع أهمية هذه المؤسسة كونها من المؤسسات التي تطبق مبادئ وقواعد محاسبة المسؤولية لتعلقها بجمع الموارد الضريبية للدولة والتي تعتبر من أهم الإيرادات التي تلصها الدولة من المكلفين فهي تعمل على توعية المكلفين بأهمية الأمتثال الضريبي والالتزام بالقوانين واللوائح الضريبية.

ومن هنا جاءت فكرة هل أن لتطبيق محاسبة المسؤولية أثر في تعظيم تحصيل الإيرادات الضريبية في الهيئة العامة للضرائب لما لهذا النظام من أهمية في تحسين مستوى أداء الهيئات الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق أهداف الإدارة العليا لهذه الهيئات.

الفصل الأول

المبحث الأول: المنهجية العلمية

مشكلة البحث

تبعاً للأهمية المتزايدة لمحاسبة المسؤولية في تحقيق أهداف الإدارة العليا في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وأتباع الهيئات العامة الضريبية أنظمة وأساليب منهجية ومنظمة تهدف الى زيادة التحصيل الضريبي للإيرادات والرقابة عليها، عن طريق تطبيق محاسبة المسؤولية والتي بدورها تقوم على تقسيم الهيئة الى مراكز مسؤولية لتحقيق أهدافها حيث تكمن المشكلة هنا في التساؤل الرئيسي الآتي:

ماهو أثر تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب لتعظيم تحصيل إيرادات الضريبة؟

ويندرج من هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية يمكن صياغتها بالآتي:

1. هل يتم تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب؟

2. هل يساعد تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب في تعظيم إيرادات الهيئة

العامة للضرائب؟

فرضية البحث

من أجل الأجابة على مشكلة البحث الرئيسية يمكن صياغة الفرضية الآتية:

هناك علاقة ذات تأثير معنوي بين تطبيق محاسبة المسؤولية وتعظيم إيرادات الهيئة العامة للضرائب.

أهمية البحث

تبرز أهمية الموضوع في الإشارة الى أهمية محاسبة المسؤولية ودورها في توفير معلومات ملاءمة عن الانحرافات والتخطيط والرقابة وتقييم الأداء في الهيئة العامة للضرائب وأثر تطبيقها على تعظيم الإيرادات الضريبية.

هدف البحث

يهدف هذا البحث الى تحقيق هدف رئيسي وهو بيان دور محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب باعتبارها أداة فعالة للرقابة ومدى مساهمتها في تعظيم إيرادات الضريبة.

مجتمع وعينه البحث

تحقيقاً لهدف البحث جرى اختيار الهيئة العامة للضرائب في بابل ميداناً لدراسة متغيرات البحث الحالي.

مصادر جمع البيانات

الجانب النظري:

1. الكتب والمصادر ذات العلاقة بالموضوع.

2. الاعتماد على دراسات وبحوث علمية سابقة.

3. الشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنت).

4. القوانين والتشريعات.

الجانب العملي:

تم جمع بيانات الجانب العملي بالاعتماد على ملحق الاستبانة والتي تضمنت (20) سؤال موزعاً

على ثلاث محاور والملحق رقم (1) يوضح نموذجاً لهذه الاستبانة.

المبحث الثاني: دراسات سابقة

تعتبر الدراسات السابقة ذات أهمية في تحديد وتوجيه وتدعيم مسارات الموضوع، ولذا تم اختيار هذه الدراسات التي تتناول موضوعات متشابهة في بعض التفاصيل لموضوع البحث الحالي:

1. دراسة الدكتور ابراهيم عمر ميده، بعنوان: نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية واقع وتطلعات، 2003.

يهدف هذا البحث الى دراسة مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية من حيث الهيكل التنظيمي وربطه بمراكز المسؤولية وإعداد الموازنات التخطيطية لمراكز المسؤولية وقياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط وتقرير الأداء لمراكز المسؤولية وتوافر نظام حوافز فعال وكما يهدف الى عرض واقع التطبيق العملي لنظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية وتقييمية وآفاق تطويره. وتوصلت الدراسة الى لا تطبق قرابة 34% من الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية نظام محاسبة المسؤولية بسبب عدم تمكنها من امتلاك مقومات ومستلزمات تطبيقه وكذلك لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالرقابة على أداء مراكز المسؤولية عن طريق الربط بين الأداء الفعلي والأداء المخطط لكل مركز مسؤولية على حده ولا يوجد في الشركات المساهمة العامة الأردنية نظام حوافز فعال .

2. دراسة رحيمة ماضي، عيدة زمال، بعنوان: دور محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء (دراسة حالة : مؤسسة مناجم الفوسفات - تبسة -)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة 2016/2017.

تهدف الدراسة الى التعرف على مفهوم محاسبة المسؤولية، من حيث التعريف، الأهداف، الأهمية، وتحديد الشروط والمقومات الأساسية لتطبيقها وأن أهم الأستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة الى أنه يتم تطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسة مناجم الفوسفات - تبسة - وأيضاً الموازنة التقديرية في مؤسسة مناجم الفوسفات - تبسة - لها دور في نظام محاسبة المسؤولية على مختلف العمليات والخطط في كل وحدة من وحدات المسؤولية من خلال تقدير قيمة التكاليف والإيرادات لكل مركز مسؤولية.

3. دراسة عصام محمد الطويل، بعنوان: استخدام محاسبة المسؤولية كأداة لتقويم الأداء ووسيلة لمعالجة الانحراف (دراسة حالة: جامعة الأقصى بغزة)، 2020.

تهدف الدراسة بشكل رئيس الى التعرف على إمكانية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة لتقويم الأداء ووسيلة لمعالجة الانحرافات في جامعة الأقصى بغزة، ويتفرع من هذا الهدف الرئيس اهدف فرعية منها الوقوف على إمكانية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في ظل وجود التنظيم الإداري في جامعة الأقصى بغزة وكذلك الكشف عن إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في ظل وجود قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط وتحليل الانحرافات في جامعة الأقصى بغزة، وان أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة أن نسبة استخدام محاسبة المسؤولية كأداة لتقويم الأداء ووسيلة لمعالجة الانحراف المتعلقة بتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في ظل وجود التنظيم الإداري بلغت (70.5%) وايضاً تسهم الحوافز في خفض التكاليف وزيادة الإيرادات.

4. دراسة أمل عاصم جرار، بعنوان: مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الدوائر الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين 2021.

تهدف الدراسة الى التعرف بمدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الدوائر الفلسطينية وأثرها على التحصيل الضريبي، إضافة الى التعرف الى مدى وجود موازنات تخطيطية لتطبيق محاسبة المسؤولية في الدوائر الضريبية وأهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة الى انه يوجد إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية (وجود موازنات تخطيطية، وجود نظام محاسبي شامل، وجود مراكز مسؤولية، وجود لا مركزية إدارية، وجود نظام للتقارير الإدارية الفعال) في دوائر ضريبة الدخل ودوائر ضريبة القيمة المضافة في محافظات الشمال تؤثر إيجابياً على التحصيل الضريبي.

الفصل الثاني

المبحث الأول: محاسبة المسؤولية

أولاً: نشأة ومفهوم محاسبة المسؤولية

في ظل الاتجاه الحديث في الإدارة نحو تفضيل اللامركزية بشكل عام على المركزية، وبالتالي تفويض اتخاذ القرارات للإدارات المختلفة، وأعطاء الاستقلالية في معظم الأحيان للأقسام والفروع المختلفة التابعة للمؤسسة، تتضح أهمية وجود معايير وضوابط للرقابة، للتأكد من قيام هذه الإدارات بتنفيذ المطلوب منها بكفاءة (أبو نصار، 2005:489).

ومن أجل زيادة فعالية الدور الذي يمكن أن تؤديه المحاسبة في مجال التخطيط والرقابة، كان عليها أن تتطور لتصبح في وضع تستطيع فيه مساءلة أي شخص محاسبياً وهنا نشأت محاسبة المسؤولية كأسلوب يهدف أساساً إلى الرقابة وتقييم الأداء، عن طريق تحديد مسؤولية العاملين في الوحدة الاقتصادية، بمستوياتهم الإدارية المختلفة عن الأداء الفعلي ومما يترتب عليه من نتائج مفضلة وغير مفضلة قياساً بالأداء المخطط (الحارس، 2004:423).

ويمكن هنا ان ندرج بعض المفاهيم التي مرت بها محاسبة المسؤولية:

- تعرف محاسبة المسؤولية على أنها المحاسبة عن الربحية أو الأنشطة وتقوم على فكرة تقسيم المؤسسة وربطها إلى مراكز مسؤوليات مع ربط التكاليف والإيرادات بالأفراد المسؤولين عن اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المراكز (قللي، 2003:189).

ويركز المفهوم الأول على ربط الربحية عن طريق تقسيم المؤسسة إلى مراكز كلف وإيرادات.

- وتعرف محاسبة المسؤولية أيضاً بأنها عبارة عن نظام قياس ونظام مقارنة بين المهام المخطط لها (الموازنة التخطيطية) وبين المهام التي تنفذ بشكل فعلي وتسمى بالنتائج الفعلية (الميزانية)، لكل مركز من مراكز المسؤولية وبشكل منفصل، كما تعرف بأنها النظام الذي يسعى لجمع البيانات لمحاسبية وغير المحاسبية التي تعكس مهام ونشاط كل إدارة ومسؤوليها خلال فترة مسبقاً، وأجراء المقارنات بين ما هو فعلي وما هو محدد مسبقاً (كلاب، 2008:19).

ويركز المفهوم الثاني على ان محاسبة المسؤولية نظام يقوم على جمع وتحليل البيانات المالية لكل نشاط من الأنشطة عن طريق مقارنة ما هو فعلي مع ما هو مخطط مسبقاً.

- وعرفها (fowzia) بأنها نظام مراقبة إداري يعتمد على مبادئ تفويض المسؤولية وتحديد موقعها، ويتم تفويض السلطة على مركز المسؤولية والمحاسبة عن أداء هذا المركز، وبموجبه يتم منح المديرين سلة اتخاذ القرارات والمسؤوليات عن كل نشاط يحدث في منطقة معينة من المؤسسة، بموجب هذا النظام يتم جعل المديرين مسؤولين عن أنشطة القطاعات في المؤسسة (Fowzia، 2001 :54).

ويركز المفهوم الثالث على أنها تقوم على تفويض الصلاحيات لمدراء الأنشطة ومن ثم متابعة مايقومون به عن طريق تقييم أداءهم وربطه بنتيجة النشاط المسؤول عنه.

- وعرفت محاسبة المسؤولية بأنها اسم يطلق على العمليات الإدارية الخاصة بتوفير المعلومات التي تساعد على رقابة العمليات وتقييم الأداء، ويعد نظام محاسبة المسؤولية جزءاً من النظام الإداري للمؤسسة ككل (وادي، 2008:144).

ويركز المفهوم الرابع على ان محاسبة المسؤولية هي تسميه خاصة بالعمليات الإدارية التي تساعد على الرقابة وتقييم الأداء.

مما سبق أعلاه يمكن أن نستنتج بأن محاسبة المسؤولية هي نظام رقابي يعمل على توفير المعلومات وتقسيم الوحدة الى مراكز مسؤولية مع تحديد شخص مسؤول عن كل مركز من خلال ربط المسؤولية عن التكلفة والإيراد بالمستويات الإدارية المختلفة في الهيكل التنظيمي في ظل الموازنة التخطيطية، بالأعتماد على مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط للوصول الى الانحرافات سواء كانت (مفضلة أو غير مفضلة) ومعالجتها بكفاءة في الوقت المناسب وربطها بالأشخاص المسؤولين عنها ومحاسبتهم على النتائج.

ثانياً: أهمية محاسبة المسؤولية

تأتي أهمية محاسبة المسؤولية عن طريق القيام بعمليات الرقابة على أداء الوحدات الإدارية في المؤسسة، عن طريق الإجراءات والسياسات والمتابعة للتنفيذ الفعلي مع الأداء المخطط له، بمعنى ان الرقابة كوظيفة إدارية تبدأ مع بداية التنفيذ الفعلي للمهام والواجبات الوظيفية، وتبقى مستمرة مع وجوده لكي تساهم في الكشف عن الانحرافات في التطبيق والتنفيذ، وتحديد الموظفين المسؤولين عن أداء هذه المهام، والعمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المحدد والمناسب، بعد القيام بالتحري عن أسباب حدوث الانحرافات، وبالتالي العمل على إعداد التقارير الخاصة بذلك عن مختلف الأنشطة والمهام للمستويات الإدارية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات وتعديل مسار المهام، فالرقابة تعتبر كنتيجة أساسية لتطبيق محاسبة المسؤولية (ميدة، 2003:326).

حيث وضع (عبد الستار، 2013:275) أن محاسبة المسؤولية لها أهمية يمكن تلخيصها بالآتي:

1. المتابعة والوقوف على الانحرافات والمساعدة في التغذية العكسية لتطوير الأداء وفي اتخاذ القرارات المناسبة.

2. قياس النتائج التشغيلية بصورة منفصلة لكل مركز مسؤولية داخل المؤسسة والتي يمكن اختصارها بسلسلة من كشوفات الدخل المعدة لهذه المراكز حيث أن هذه الكشوفات لا توضح فقط النتائج التشغيلية الخاصة بأعمال المراكز وإنما أيضاً الإيرادات والمصاريف لكل مركز داخل القسم.

3. قياس أداء المديرين عن أداء المراكز وتوفير معلومات مفيدة في تحديد مواطن القوة والضعف بين مراكز المؤسسة.

وعن طريق ذلك يمكن القول أن محاسبة المسؤولية تعتبر جزءاً من أنظمة الرقابة على الأداء والمحاسبة عن الانحرافات وبالتالي فإن أهم صنف هو قياس النتائج بصورة منفصلة لكل مركز والعمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المحدد والمناسب.

ثالثاً: أهداف محاسبة المسؤولية

لمحاسبة المسؤولية أهداف عدة والتي تصب جميعها في محصلة الإدارة والمؤسسة ككل، ومن هذه الأهداف ما يأتي (شعبان، 2019:28):

1. تهدف الى تمكين المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة والمسؤولين عن الأقسام من الرقابة على عناصر الإيرادات والتكاليف.

2. تهدف الى قياس وتقييم الأداء داخل وحدات الهيكل التنظيمي ومقارنة ما هو مخطط له مع النتائج الفعلية التي تم الوصول إليها وتحديد الانحرافات، والسماح للمسؤولين باتخاذ الإجراءات الصحيحة بشأن هذه الانحرافات.

3. تساعد في العمل على توفير خطط للحواجز بحيث تقوم على أساس موضوعي يتم من خلالها معرفة كل من يحسن مستوى الأداء ويحقق ما هو محدد له.

4. تساعد على الحد من تداخل المسؤوليات والرقابة العشوائية، فهي تقوم بتوضيح لكل مدير ما يمكن فعله وحدود مسؤولياته فقط.

5. تسمح محاسبة المسؤولية لأي مستوى إداري بالمؤسسة ألا يمارس ولا يراقب أيّاً من العمليات إلا بما يؤهله موقعة التنظيمي لذلك، أو بقدر ما له من سلطه وما عليه من مسؤوليات وواجبات، وبالتالي تضمن محاسبة المسؤولية تخليص الإدارة العليا من تفاصيل الأعمال التي تستطيع أن تؤديها المستويات الأقل.

ومما سبق يمكن القول ان الهدف الأساسي لمحاسبة المسؤولية هو تمكين المستويات الإدارية في المؤسسة والمسؤولين عن الاقسام من الرقابة على عناصر التكاليف والايادات ضمن موضوع البحث وكذلك يتبين لنا انها تساعد على تحسين مستوى الاداء والرقابة عليا للوصول الى النتائج الصحيحة.

رابعاً: مراكز محاسبة المسؤولية

تعد مراكز المسؤولية بمثابة وحدة تنظيمية صغيرة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة يشرف عليها شخص مسؤول ويحاسب عن مدى ألتزام أدائه الفعلي عن أدائه المخطط، بمعنى الغرض الرئيسي لمراكز المسؤولية هو الرقابة على أداء الأفراد (محمد وآخرون، 2019:133).

وتقوم المؤسسة عادة بقياس وتقييم أداء الأقسام والوحدات الإدارية باستخدام مركز من مراكز المسؤولية في المؤسسة ومن أكثر أنواع مراكز المسؤولية تداولاً في المؤسسات الخدمية هي (Garrison,542:2006):

1- مركز التكلفة: الوحدة الإدارية الفرعية في المؤسسة التي يكون فيها مسؤول الوحدة الإدارية مسؤولاً عن حدوث التكاليف المتعلقة بها فقط.

2- مركز الربحية: الوحدة الإدارية الفرعية في المؤسسة الذي يكون فيه المدير مسؤولاً عن عناصر الإيرادات والتكاليف التي تحدث في مركزه ووحدته الإدارية وتخضع لرقابته ويتم التقييم على هذه الأسس.

3- مركز الأستثمار: الوحدة الإدارية الفرعية في المؤسسة يكون مديرة مسؤولاً عن التكاليف والإيرادات، بالإضافة الى الأستثمارات التي تحقق العائد من الأنشطة التي تؤديها فقط.

4- مركز الإيراد: الوحدة الإدارية الفرعية في المؤسسة يكون المدير فيها مسؤولاً عن تحقيق الإيرادات المستهدفة من المهام والأنشطة التي تؤديها فقط.

وبما أن محاسبة المسؤولية هنا مرتبطة بموضوع تعظيم تحصيل إيرادات الضريبة نستنتج هنا أن من المهم التركيز على مركز الإيراد وذلك لان هدف الضريبة هو تحقيق الإيرادات التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة، والالتزام بالتطبيق الأفضل للقوانين الضريبية في جباية المبالغ المتحققة، وإيجاد مصادر دخل جديدة.

خامساً: مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية

لغرض تطبيق محاسبة المسؤولية توجد مجموعة من المتطلبات الأساسية التي ينبغي وجودها، ويمكن إيجازها بالتالي (الفيومي، 2012:105):

1. نظام موازنة جيد: يتضمن تقدير الموازنة تفصيلاً من ناحية تحديد أنواع النفقات مفصلة.
 2. هيكل مؤسسة جيد ومفهوم: تتضح فيه الأهداف العامة للمؤسسة، ولأقسام، وكذلك المهام، والصلاحيات والمسؤوليات، والسياسات والإجراءات.
 3. دليل حسابات موحد متناسق مع النظام الإداري: يرجع بصفه دورية ليتلاءم مع النظام الإداري القابل للتطوير، مع ضرورة استخدام أسلوب الترميز المناسب لكي تعطي التقارير المناسبة بالشكل والوقت المناسب.
 4. التقارير المناسبة: لابد من تحديد التقارير المناسبة لاحتياجات المستفيدين، مما يعني ضرورة القيام بتحليل كامل لهذه الاحتياجات، بحيث تحدد الكم والكيف لهذه المعلومات وكذلك مواعيد إخراجها وتحديد لمن تعطي هذه التقارير.
- ونستنتج مما سبق في الفقرة الأولى أنه يجب توافر نظام موازنة جيد يقوم على تحديد انواع نفقات الموازنة تحديداً مفصلاً لكل نوع وفي الفقرة الثانية يجب أن يكون هيكل المؤسسة واضح بالنسبة للمستخدمين أو من يحق لهم الاطلاع عليه لفهم الهدف التي تقوم عليه المؤسسة وكذلك ماهي صلاحياتها ومسؤوليتها تجاه العمل التي تقوم به وأيضاً نستنتج من الفقرة الثالثة والرابعة أنه بأعداد دليل حسابات موحد متناسق مع النظام الإداري للمؤسسة واستخدامة أسلوب ترميز مناسب أي الطريقة المناسبة لكتابة التعليمات والأوامر برمز معين أو دلالة معينة تكون معروفة للمستخدمين بدلاً من الكلمات لأعداد تقارير مناسبة تضم كل احتياجات مستخدم هذه المعلومات من كافة النواحي التي يحتاجها.

المبحث الثاني: الإيرادات الضريبية

أولاً: مفهوم وتعريف الضريبة

أصبحت الضريبة مصدراً من مصادر الإيراد التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها وذلك حسب ما تتمتع به الدولة من سلطة سيادية في تدبير الأموال، وجبايتها لغرض الأنفاق على المرافق والخدمات العامة بغية تحقيق الرفاهية للمجتمع، فقد تلجأ الدولة الى تقدير النفقات للسنة القادمة، وتقوم على اساس ذلك بتقدير الإيرادات العامة اللازمة لمواجهة تلك النفقات، لذلك تعد الضريبة أحد مصادر التمويل الهامه للخرينة العامة للدولة ويجري تحصيلها من لدن الأفراد مساهمة منهم في تدبير الأموال اللازمة لتغطية أوجه الأنفاق المختلفة (أمين، 2000:224).

وعن طريق ذلك يمكن تعريف الضريبة كالآتي:

- تعرف الضريبة على أنها أحد فروع علم المحاسبة التي يتم فيها ربط السياسات والقواعد المحاسبية بالقانون الضريبي ومجموعة من التعليمات الضريبية التي تصدرها دائرة ضريبة الدخل (كراجة، 2000:5).

ونلاحظ من المفهوم أعلاه انه يركز على الجانب الأكاديمي لمفهوم الضريبة.

- وعرفها (الجندي) بأنها مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة، تأخذ بصورة مبلغ من النقود، يؤديه المكلف بموجب القانون وبصفة نهائية، ومن دخله وأرباحه التي يحققها، بغض النظر عن النفع الذي يعود عليه في مقابلها (الجندي، 2006:14).

ونلاحظ من المفهوم أعلاه أعتبرها مصدر من مصادر الموارد التي تجبها الدولة بموجب القانون من المكلف مقابل ما تقدمه من خدمات.

- وعرفها (الجنابي) بأنها أقتطاع نقدي تجريه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقاً لمقدراتها التكلفة (الجنابي، 2008:136).

وهذا المفهوم ركز على ان الضريبة هي مقابل نقدي لما تقدمه الدولة من خدمات للمواطن وهو يتحمل جزء من أعباء هذه الخدمات.

ونستنتج مما سبق بأن الضريبة هي التزام مالي تجبها الدولة وفقاً لتشريع وقانون معين من المكلفين وحسب مقدرتهم التكاليفية لتغطية نفقاتها العامة وبالتالي تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل الدولة.

ثانياً: خصائص الضريبة

1. الضريبة فريضة إلزامية: لا يمتلك المكلف الخيار في دفع الضريبة بل على العكس من ذلك فهو ملزم على دفعها بغض النظر عن استعداده او رغبته في الدفع، فإذا تهرب او امتنع المكلف من الدفع وقع تحت طائلة العقاب وحصلت الدولة على حقها بالحجز على أموال المكلف باستخدام طرائق التنفيذ الجبرية لما لدين الضريبة من امتياز على أموال المكلف جميعها (العامري وآخرون، 2014: 21)

وبسبب خطورة هذا الركن وحرصاً على عدم استخدام ذلك الحق من السلطة التنفيذية في الدولة نص الدستور العراقي في الفقرة أولاً من المادة (28) على انه لا تفرض أو تعدل أو تلغى أية ضريبة إلا بموجب قانون يوافق عليه ممثلو الأمة (السلطة التشريعية).

ومما سبق نستنتج أن الضريبة هي فريضة إلزامية على المكلف من قبل الدولة فالضريبة من وجهه نظر المكلف هي عبء يجب دفعه والالتزام به وعدم التهرب عن تأديته لأنه سوف يقع تحت طائلة العقاب.

2. تفرض من قبل الدولة: تقوم الإدارة الضريبية بتنفيذ أحكام القانون وجباية تحصيل الضرائب المقررة من قبل السلطات المختصة، لذلك ينبغي ان تكون أحكام قانون الضريبة ملزمة للإدارة الضريبية كما هي ملزمة للفرد، والقضاء ينبغي ان يكون رقيباً على كل مخالفه أحقاقاً للعدل واضعاً للضوابط ومانعاً للتعسف (العامري وآخرون، 2014: 21).

وكما بينا سابقاً ان الضريبة هي مصدر من مصادر الإيرادات للدولة وعليه هي فريضة إلزامية من قبل الدولة فمن وجهه نظر المحصل (الإدارة الضريبية) هي إيراد للدولة يستقطع من

المكلفين وفقاً للقوانين والتشريعات لتغطية الأنفاق العام فهي أحد مصادر التمويل الهام للخزينة العامة.

3. دون مقابل محدد وأما خدمات عامة: إن للمكلف الذي يدفع الضريبة لا يستلم مقابل محدد من الدولة حين يدفعها، غير ان هذا لايعني ان لا ينتفع المكلف بالخدمات التي تقدمها المرافق العامة، وليس لأنه مكلف بدفعها إنما هو مواطن كغيره قد لا يقاس مقدار انتفاعه بالخدمات العامة عند تقدير الضريبة التي ينبغي ان يدفعها، إنما على أساس مقدرته التكليفية (إسماعيل، 2001:28).

نستنتج من ذلك انه يجب أن يكون هنالك أمتثال ضريبي أي وعي او ثقافة من قبل دافعي الضرائب (المكلف) لدفع الضريبة بشكل صحيح وفي الوقت المحدد وذلك لما لها من مردود مجتمعي بينه المفهوم العام للضريبة في أنها تهدف الى تمويل نفقات الدولة، أي تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالجيش، والشرطة، والتعليم أو نفقاتها تبعاً للسياسات الاقتصادية، كدعم سلع وقطاعات معينة، أو الصرف على البنية التحتية، كبناء الطرقات والسدود، أو التأمين على البطالة أي تحقق نفع للمكلف سواء كان من التعليم أو الصحة أو الخدمات الأخرى.

ثالثاً: الإيرادات الضريبية

تعتبر الإيرادات الضريبية في الوقت الحالي من الموارد الأساسية للإيرادات العامة، وتعزى أهمية هذا المصدر من الإيرادات الى كبر حجمه قياساً بالإيرادات الأخرى، وكذلك يعد هذا المصدر من الوسائل الهامة للسياسة المالية، لأن الضرائب تؤثر بدرجة كبيرة على الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلاوة على ذلك تستعمل الدولة الضرائب لتطوير النشاط الاقتصادي بغرض الوصول للأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية (النور، 2019:276).

فمن الواضح أن قيام الدولة بواجباتها وأنشطتها المتعددة يفترض منها الحصول على حجم كافٍ من الإيرادات يسمح لها بمواجهة احتياجاتها المالية المستقبلية، ومن الطبيعي ان لا تعتمد الدولة على مصدر واحد للإيرادات مراعاة منها لدافعين أساسيين فهي تعمل من جهة على ضمان مرونة إيراداتها، وعلى الاحتفاظ بالقدرة على زيادتها بسهولة كلما دعت الحاجة للزيادة، ومن

المؤكد ان تعدد مصادر الإيرادات يعينها على تحقيق هذا الهدف، كما تراعي من جهة أخرى اختلاف طبيعة الخدمات التي تقدمها وتحديد أساليب ملائمة لكل منها لتحصيل أثمانها وتغطية تكلفتها (حمد، 2021:14).

- فقد عرف (Nashid) الإيرادات الضريبية بأنها مجموعة من العمليات والإجراءات التي تؤدي الى نقل دين الضريبة من ذمه المكلف الى الخزينة العامة وفقاً للقواعد القانونية والضريبية المطبقة بحيث تصبح العلاقة مباشرة بين الإدارة الضريبية والمكلف بدفع الضريبة في هذه المرحلة (Nashid ، 2008 : 199).

ونلاحظ من المفهوم أعلاه على ان الإيرادات الضريبية هي نقل الدين (الأموال) من المكلف الى الخزينة العامة (الدولة).

- وعرفت الإيرادات الضريبية على أنها أصبحت تمثل المصدر الرئيس للإيرادات العامة التي تمد موازنات معظم دول العالم لسد الفجوة بين نفقاتها وإيراداتها وخاصة في الظروف الاستثنائية كالأزمات الاقتصادية (شيخان، حسين، 2023:138).

ونلاحظ مما سبق ان الإيرادات الضريبية تعتبر مصدر رئيسي من مصادر الإيرادات العامة التي تتقاضاها الدولة لسد احتياجاتها ولتغطية الفرق الحاصل مابين نفقاتها إيراداتها.

رابعاً: أنواع الضرائب (الإيرادات الضريبية) في العراق

يتكون الهيكل الضريبي العراقي بشكل عام من نوعين من الضرائب هما:

1. الضرائب المباشرة:

تقرض بشكل مباشر على الدخل ورأس المال وتستقر على المكلف ولا يستطيع نقل عبئها الى الآخرين والضرائب المباشرة في العراق نوعين هما:

أ- الضرائب على الدخل:

- **ضريبة الدخل:** وهي الضريبة التي تقرض على شريحة واسعة من المكلفين يزاولون أنشطة اقتصادية مختلفة تولد لهم إيراداً سنوياً صافياً وينظم هذه الضريبة قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (113 لسنة 1982) النافذ وتعديلاته.

- **ضريبة العقار:** يتم فرض هذا النوع من الضرائب على كامل الإيرادات السنوية التي يحصل عليها المكلف من خلال دخله العقاري عدا دار سكنه.

ب- الضرائب على رأس المال:

وأشارت (الهيئة العامة للضرائب، 2017) إلى الضرائب المفروضة على رأس المال وهي تتمثل بما يلي:

- **ضريبة التركات:** وهذه من الضرائب المفروضة على أموال وعقارات وعقود والتزامات يتركها المتوفي لمصلحة الورثة بعد وفاته، وتنظم أحكام هذه الضريبة من خلال قانون ضريبة التركات ذي الرقم (64).

- **ضريبة العرصات:** وهذه من الضرائب المفروضة على الأراضي التي تقع ضمن حدود أمانة بغداد أو حدود بلديات مراكز المحافظات أو الاقضية والنواحي، إذا لم تكن هذه الأراضي مستغلة استغلالاً اقتصادياً، وتنظم أحكام هذه الضريبة من خلال قانون ضريبة العرصات ذي الرقم (26) لعام (1962) النافذ وتعديلاته.

ونستنتج مما سبق أن الضرائب المباشرة هي ضرائب يتحمل المكلف نفسه عبئها وتقسم الى نوعين ضرائب تفرض على الدخل وهذه تفرض على ضريبة الدخل للمكلف ومن ارباحه الناجمه عن عملة ولم يخضع لضريبة اخرى وتشرع حسب قانون ضريبة الدخل وضريبة العقار تفرض على الإيراد السنوي الناجم من الدخل العقاري الخاص بالمكلف. أما النوع الثاني فهي ضرائب تفرض على رأس المال وتقسم الى ضريبة تركات أي الضرائب المفروضة على وراث الشخص المتوفي وينظمها قانون ضريبة التركات وضريبة العرصات تفرضها الدولة على الأراضي التي تقع ضمن العاصمة وفي حدودها أي تكون ملك الكلف وليست مستغلة اقتصادياً وينظمها قانون ضريبة العرصات.

2. الضرائب غير المباشرة :

وهي عكس الضريبة المباشرة، حيث أن المكلف يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر وهي على نوعين:

أ- الضرائب على الاستهلاك

- **الضرائب الكمركية:** وهي الضرائب التي تفرض على كل ما يخص انتقال السلع والخدمات من الدولة اواليها او عبر أراضيها الى الدولة أخرى، وتعتبر من الضرائب غير المباشرة حيث تجبي

للدولة أموالاً كبيرة و كذلك تعتمد عليها معظم الدول النامية لسهولة جبايتها وكثير مواردها، وفي العراق ينظم احكامها قانون التعريفة الكمركية العراقي رقم (77) المعدل، وقد تم إيقاف العمل به واستبدلت الضريبة الكمركية بضريبة اعمار العراق التي فرضت بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقت رقم (28) لسنة (2003) الذي فرض مبلغ 5% على اجمالي الاستيرادات عدا الدواء والغذاء (انجاد، 2020، 127).

- **الضرائب على الانتاج:** تفرض على بعض المواد المنتجة محلياً وعلى الغالب تستعمل الدولة الإعفاءات منها لأغراض تنمية اقتصادية او اجتماعية تنظم احكامها مجموعة من القوانين الضريبية (العبودي، 2015، 73).

- **ضريبة المبيعات:** وهي ضريبة تفرض على عمليات بيع سلع محددة بنسبة 15% استناداً الى احكام الفقرة (أ) في المادة (33) في قانون الموازنة العامة الأتحادية لجمهورية العراق لسنة 2015 والتعليمات المنشورة برقم (5) لسنة 2015 في الوقائع العراقية بالعدد 4363 في 2015/5/4 (الهيئة العامة للضرائب، 2015).

ب- **الضرائب على التداول :** مبالغ مالية تدفع للدولة مقابل خدمة معينة تؤديها للمكلف مثل رسوم الطوابع ويطلق عليها الرسوم وتنظم احكامها بواسطة القانون ذي العدد (16) لسنة (1974) النافذ وتعديلاته (العبودي، 2015: 73).

ونستنتج من النوع الثاني ان الضرائب الغير مباشرة يمكن ان ينقل عبئها من المكلف الى شخص آخر وكيل عنه وتقسم أيضاً الى نوعين ضرائب تفرض على الأستهلاك وتتكون من الضرائب الكمركية التي تعتمد اساساً على وجود تجارة خارجية ويطلق عليها احياناً الضرائب السلعية كونها تفرض على السلع دون الخدمات وضرائب الانتاج وهي التي تفرض على الأنتاج المحلي وقد يتم تحصيلها مباشرة من المستهلك او قد تفرضها الدولة وضرائب المبيعات تكون شعبة ضريبة المبيعات هي المسؤولة عن تحصيل الإيرادات والنوع الثاني هي الضرائب التي تفرض على التداول اي مقابل ما تقدمه الدولة للمكلف من خدمات كرسوم الطوابع.

خامساً: طرق تحصيل الإيرادات الضريبية

وهي المرحلة التي تصبح فيها الضريبة المقدرة على المكلف واجبة الدفع بعد أن يتم تبليغ المكلف بالضريبة بالمبلغ الذي ترتب بزمته، وهنا ينبغي على الإدارة أن تراعي جباية الضريبة في الاوقات الاكثر ملائمة للمكلف وفق قاعدة الملائمة (مجد، 2015:72).

هناك عدة طرق لتحصيل الضرائب هي : (جاسم، عواد، 2023:507).

1. التحصيل المباشر: وهي قيام المكلف بدفع ما عليه من مبالغ مباشرة الى الادارة الضريبية وتعد من أكثر الطرق شيوعاً لما تمتاز به من سهوله وبساطة في التطبيق وقد يتم تسديد مبلغ الضريبة دفعة واحدة أو على شكل دفعات.

2. التحصيل بطريقة الاستقطاع المباشر: تستخدم هذه الطريقة من قبل الادارة الضريبية في العديد من الدول حول العالم حسب القواعد الخاصة بكل دولة استنادا على القانون الضريبي وتعد هذه الطريقة أداة فعالة في تحصيل الضرائب.

3. التحصيل عن طريق موظفي الادارة الضريبية: حيث تقوم الادارة الضريبية بإرسال احد موظفيها ممثل عنها يسعى هو الى المكلف لتحصيل مبلغ الضريبة منه وتطبق هذه الطريقة في المناطق التي لا يوجد فيها دائرة للجباية .

ونستنتج مما سبق هناك طرق عدة لتحصيل إيرادات الضريبة منها أما يقوم المكلف بدفع ما عليه مباشرةً وهو من اسهل الطرق في البساطة والتطبيق لان الإدارة الضريبية سوف تحصل مبلغ الإيرادات دفعه واحدة أو على شكل دفعات من المكلف أو تحصل الضريبة من دخل الشخص المنتسب بعد حسم منه السماعات القانونية والتنزيلات منها وهذا مايسمى بطريقة الأستقطاع المباشر وفي حال عدم وجود دائرة لجباية الإيرادات الضريبية تقوم الإدارة الضريبية بإرسال احد موظفيها لغرض تحصيل مبلغها.

سادساً: الأثر المالي للإيرادات الضريبية

تعد الضرائب من مصادر الإيرادات العامة للدولة وأداة مهمة من أدوات السياسة المالية وتسعى من خلالها الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية فضلاً عن الهدف المالي، إذ تحتاج الدولة الى زيادة الإيرادات الضريبية لتتمكن من القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها سواء كانت العسكرية أم الاجتماعية من خلال فرض الضرائب (وهيب، اسماعيل، 2017: 161).

وأن جميع دول العالم تعتمد بدرجة الأولى على إيرادات الضرائب لتمويل نفقاتها العامة وعادة ما يكون النظام الضريبي المصدر الأساس لموارد الموازنة العامة وإن انخفاض الإيرادات الضريبية يؤثر بصورة مباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة وان احد أسبابه هو التهرب الضريبي و الذي من شأنه إضعاف قدرة الدولة على تمويل استثماراتها (عبد، 2013: 486).

ومما سبق نستنتج أن للإيرادات الضريبية أثر مالي في تمويل الموازنة العامة للدولة حيث تساهم الإيرادات بصورة عامة على تمويل النفقات العامة وان في حال تهرب المكلف على دفع الضرائب سوف ينعكس اثاره على تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة مما سوف يضعف من قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة .

الفصل الثالث

الأطار العملي للبحث

المبحث الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث

أولاً: الأستبانة

تم جمع البيانات اللازمة لهذا البحث عن طريق توزيع استمارة استبيان على الافراد العاملين في الهيئة العامة للضرائب/ فرع بابل وتتكون الأستبانة من ثلاث محاور (المحور الأول) تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب وتضمن 6 أسئلة، (المحور الثاني) استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة على الإيرادات تضمن 8 أسئلة، (المحور الثالث) تقييم الأداء وفق محاسبة المسؤولية تضمن 6 أسئلة وتم توزيع 35 أستبانة واسترداد 30 فقط صالحة للتحليل.

ثانياً: الأدوات الإحصائية المستخدمة

يهدف هذا المبحث الى تحليل الإحصاء الوصفي ل فقرات وأبعاد البحث التي تتمثل بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الأختلاف، والجدول (1) يوضح تقديرات المتوسطات الحسابية.

جدول (1) قيم المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس ليكرت الخماسي

المستوى	المتوسط المرجح
لا اتفق تماما	من 1 الى 1.80
لا اتفق	من 1.80 الى 2.60
محايد	من 2.61 الى 3.40
اتفق	من 3.41 الى 4.20
اتفق تماما	من 4.21 الى 5

ثالثاً: وصف خصائص العينة

1- المؤهل العلمي:

يتضح من الجدول رقم (2) أن الخاصية الأولى وهي المؤهل العلمي والذي توزع على فئات كما يلي الفئة الأولى: (دبلوم) كان عدد أفراد العينة فيها (9) وبنسبة (30%)، الفئة الثانية: (بكالوريوس) كان عدد أفراد العينة فيها (3) وبنسبة (10%)، الفئة الثالثة: (ماجستير) كان عدد أفراد العينة فيها (12) وبنسبة (40%)، الفئة الرابعة: (دكتوراه) كان عدد أفراد العينة فيها (6) وبنسبة (20%)، مما تبين أن الفئة الأكثر تكراراً هي حملة البكالوريوس.

2- التخصص العلمي:

يتضح من الجدول رقم (2) أن الخاصية الثانية وهي التخصص العلمي والذي توزع على فئات كما يلي الفئة الأولى: (محاسبة) كان عدد أفراد العينة فيها (14) وبنسبة (46.7%)، الفئة الثانية: (اداره اعمال) كان عدد أفراد العينة فيها (6) وبنسبة (20%)، الفئة الثالثة: (اقتصاد) كان عدد أفراد العينة فيها (1) وبنسبة (3.3%)، الفئة الرابعة: (اخرى) كان عدد أفراد العينة فيها (9) وبنسبة (30%)، وان اعلى تكرار كان من نصيب الفئة الأولى وهذا يشير الى ان القائمين على الأستبانة هم من ذوي الأختصاص وهذا يعزز من مصداقية النتائج.

3- المسمى الوظيفي

يتضح من الجدول رقم (2) أن الخاصية الثالثة وهي المسمى الوظيفي والذي توزع على فئات كما يلي الفئة الأولى: (محاسب) كان عدد أفراد العينة فيها (14) وبنسبة (46%)، الفئة الثانية: (مدقق) كان عدد أفراد العينة فيها (6) وبنسبة (20%)، الفئة الثالثة: (مخمن) كان عدد أفراد العينة فيها (4) وبنسبة (13.3%)، الفئة الرابعة: (اخرى) كان عدد أفراد العينة فيها (6) وبنسبة (20%)، وبذلك يتبين ان افراد العينة اكثر قرباً لموضوع البحث مما يشير الى انهم اكثر ادراكاً لاسئلة البحث.

4- سنوات الخبرة العلمية

يتضح من الجدول رقم (2) أن الخاصية الثالثة وهي المسمى الوظيفي والذي توزع على فئات كما يلي الفئة الأولى: (أقل من 5) كان عدد أفراد العينة فيها (9) وبنسبة (30%)، الفئة الثانية: (بين 5-9) كان عدد أفراد العينة فيها (0) وبنسبة (0%)، الفئة الثالثة: (بين 10-15) كان عدد أفراد العينة فيها (6) وبنسبة (20%)، الفئة الرابعة: (15 فأكثر) كان عدد أفراد العينة فيها (15) وبنسبة (50%)، وبذلك يتبين 15 عام فأكثر هي الأعلى تكراراً وهذا يعزز صدق إن أفراد العينة لهم الخبرة العالية لفهم المشكلة والأجابة بشفافية على اسئلة الأستبانة.

جدول رقم (2) وصف خصائص العينة

ت	الخاصية	الفئة	التكرار	التكرار النسبي
1	المؤهل العلمي	دبلوم	9	30%
		بكالوريوس	3	10%
		ماجستير	12	40%
		دكتوراه	6	20%
	المجموع		30	100%
2	التخصص العلمي	محاسبة	14	46.7%
		اداره اعمال	6	20%
		اقتصاد	1	3.3%
		اخرى	9	30%
	المجموع		30	100%
3	المسمى الوظيفي	محاسب	14	46.7%
		مدقق	6	20%
		مخمن	4	13.3%
		اخرى	6	20%
	المجموع		30	100%
4	سنوات الخبرة العلمية	اقل من 5	9	30%
		بين 5-9	0	0
		بين 10-15	6	20%
		15 فأكثر	15	50%
	المجموع		30	100%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الألكترونية

رابعاً: التحليل الوصفي لمحور تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب

ينضح من نتائج الجدول (3)، ومن خلال تحليل الفقرات من (1 الى 6) ان المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (4.24) بأنحراف معياري (0.09) بمعامل اختلاف (2.12) وتبين ان الوسط الحسابي أكبر من السط الفرضي البالغ (3) وهذا يدل على ان هنالك تطبيق واضح لمحاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب وان اعلى وسط حسابي كان ضمن الفقرة الأولى وقدره (4.43) التي تتص على (يوجد تعليمات معتمدة ومكتوبة لتطبيق محاسبة المسؤولية)، وبانحراف معياري مساو لـ (0.67) كما بلغ معامل الأختلاف (15.06) الأمر الذي يعني ان الدائرة المبحوثة تعتمد تعليمات مكتوبة وواضحة لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية، كما كانت الفقرة الخامسة والخاصة (يوجد دليل مكتوب بين مراكز المسؤوليات في الهيئة) نالت أقل متوسط وقدره (3.90) ولانحراف معياري مساو لـ (0.87) وبمعامل اختلاف (22.3) مما يشير الى قلة أدراك الهيئة لهذه الفقرة والتي من الممكن أن تؤثر على الأداء بشكل سلبي وقد تراوحت بقية الفقرات بين هذين المستويين.

جدول (3): اراء الافراد العاملين على العبارات المكونة لمحور تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عبارات المحور الأول (تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب)	عدد الفقرات
1	15.06	0.67	4.43	يوجد تعليمات معتمدة ومكتوبة لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية	1
5	16.21	0.68	4.13	هنالك اهتمام بتطبيق محاسبة المسؤولية ضمن الهيئة العامة للضرائب	2
3	13.76	0.60	4.33	يوجد مخطط يوضح مسؤوليات كل مستوى اداري في الهيئة لمحاسبة المسؤولية	3
2	13.90	0.61	4.40	يوجد هيكل تنظيمي وظيفي واضح للهيئة	4
6	22.3	0.87	3.90	يوجد دليل مكتوب بين مراكز المسؤوليات في الهيئة	5
4	14.74	0.63	4.27	يوجد وصف متسلسل لاجراءات العمل في مراكز المسؤولية المختلفة	6
-	2.12	0.09	4.24	نتيجة المحور الاول	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية

خامساً: التحليل الوصفي لمحور استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة على الإيرادات يتضح من نتائج الجدول (4)، ومن خلال تحليل الفقرات من (1 الى 8) ان المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (4.05) بأنحراف معياري (0.162) بمعامل اختلاف (3.996) وتبين ان الوسط الحسابي أكبر من السط الفرضي البالغ (3) وهذا يدل على ان هنالك استخدام واضح لمحاسبة المسؤولية في الرقابة على الإيرادات وان اعلى وسط حسابي كان ضمن الفقرة السابعة وقدره (4.33) التي تنص على (يتم الرقابة على تجميع الايرادات وتحصيل النقدية من خلال الرقابة على مركز الايراد)، وبانحراف معياري مساو لـ (0.75) كما بلغ معامل الأختلاف (17.3) الأمر الذي يعني ان هناك اهتمام واضح بهذا المجال من قبل افراد العينة لكون الدائرة المبحوثة تعتمد الرقابة في تجميع وتحصيل الإيرادات والنقدية من خلال مركز الايراد لغرض تعظيمها والذي هو موضوع البحث، كما كانت الفقرة الثانية والخاصة (يمكن فصل الموازنة التخطيطية لكل مركز مسؤولية عن الموازنة الاجمالية) نالت أقل متوسط وقدره (3.57) وبانحراف معياري مساو لـ (1.20) بمعامل اختلاف بلغ (33.7) مما يشير الى قلة أدراك الهيئة لهذه الفقرة والتي من الممكن أن تؤثر على الأداء بشكل سلبي وقد تراوحت بقية الفقرات بين هذين المستويين.

جدول (4): اراء الافراد العاملين على العبارات المكونة لمحور استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة على الايرادات

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عبارات المحور الثاني (استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة على الايرادات)	عدد الفقرات
4	18.2	0.75	4.10	ترتبط الموازونات التخطيطية بمراكز الاشراف والمسؤولية في الدوائر الضريبية	1
7	33.7	1.20	3.57	يمكن فصل الموازنة التخطيطية لكل مركز مسؤولية عن الموازنة الاجمالية	2
3	18.8	0.80	4.20	يساهم كافة المدراء في مراكز المسؤولية باعداد الموازنة التخطيطية التابعة لمركزه	3
2	21.5	0.90	4.17	يتم استخدام الموازنة التخطيطية كاساس لتقييم الاداء الفعلي للدوائر الضريبية	4
5	23.6	0.93	3.93	يتم تبويب الايرادات وفق امكانية السيطرة عليها من قبل رئيس مركز المسؤولية في الدوائر الضريبية	5
2	16.1	0.69	4.30	يتم الربط بين مقدار الايرادات وبين اداء مراكز المسؤولية	6
1	17.3	0.75	4.33	يتم الرقابة على تجميع الايرادات وتحصيل النقدية من خلال الرقابة على مركز الايراد	7
6	25.8	0.98	3.80	يتم تحليل الانحرافات لكل مركز مسؤولية على حدة	8
-	3.996	0.162	4.05	نتيجة المحور الثاني	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

سادساً: التحليل الوصفي لمحور تقييم الأداء وفق محاسبة المسؤولية

يتضح من نتائج الجدول (5)، ومن خلال تحليل الفقرات من (1 الى 6) ان المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (3.62) بأنحراف معياري (0.08) وبمعامل اختلاف (2.28) وهذا يدل على ان هنالك تقييم للأداء وفق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب وان اعلى وسط حسابي كان ضمن الفقرة الرابعة وقدره (4.00) التي تتص على (هناك سهولة في الرجوع الى السجلات الخاصة لأداء العمل لتقييم الاداء)، وبانحراف معياري مساو لـ (0.68) كما بلغ معامل الأختلاف (17.1) الأمر الذي يعني ان دائره المبحوثة تحرص على الرجوع الى السجلات في تقييم الأداء كما كانت الفقرة الخامسة والخاصة (يوجد دليل مكتوب بين مراكز المسؤوليات في الهيئة) نالت أقل متوسط وقدره (3.30) ولانحراف معياري مساو لـ (0.73) ومعدل اختلاف (22.4) مما يشير الى قلة أدارك الهيئة لهذه الفقرة والتي من الممكن أن تؤثر على الأداء بشكل سلبي وقد تراوحت بقية الفقرات بين هذين المستويين.

جدول (5): آراء الافراد العاملين على العبارات المكونة لمحور تقييم الاداء وفق محاسبة المسؤولية

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عبارات المحور الثالث (تقييم الاداء وفق محاسبة المسؤولية)	عدد الفقرات
3	18.7	0.67	3.57	توجد كفاءة عالية في قياس الاداء الفعلي لمراكز المسؤولية	1
5	22.2	0.67	3.43	يراعى تسلسل خطوط السلطة والمسؤولية في اعداد تقارير الاداء ورفعها	2
2	19	0.76	3.90	يعد تقرير الاداء في كل مركز مسؤولية	3
1	17.1	0.68	4.00	هناك سهولة في الرجوع الى السجلات الخاصة لأداء العمل لتقييم الاداء	4
6	22.4	0.73	3.30	هناك كفاءة عالية في توضيح سبب حدوث الانحراف بين الاداء الفعلي والمخطط لكل مركز مسؤولية	5
4	26.5	0.92	3.47	عادة مايتوافق الاداء الفعلي بالاداء المخطط عند التقييم	6
-	2.28	0.08	3.62	نتيجة المحور الثالث	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الألكترونية

المبحث الثاني: أختبار فرضيات البحث

من أجل صحة فرضية البحث يتعين اخضاع طبيعة البيانات الى قياس علاقة الارتباط بوساطة معامل بيرسون ، وعلاقة التأثير بوساطة النمذجة الهيكلية للبيانات.

أولاً : فرضية الارتباط

يتضح من الجدول رقم (6) ان معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب وتقييم الاداء وفق محاسبة المسؤولية والمتغير التابع (استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة على الايرادات) كانت دالة احصائية فقط عند مستوى معنوي (0.01) فقط لدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب حيث كانت النتيجة (0.57) وتدل على وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين المتغير التابع (استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة على الايرادات) والمتغير المستقل (تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب).

جدول (6) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة (تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب و تقييم الاداء وفق محاسبة المحاسبة)

العوامل المؤثرة على استخدام محاسبة السؤولية في الرقابة على الايرادات		استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة على الايرادات	
تقييم الاداء وفق محاسبة المحاسبة	تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب	تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب	تقييم الاداء وفق محاسبة المحاسبة
0.07	1	0.57	1
1	0.77	0.201	0.201

ثانياً: فرضية التأثير

بعد ان قمنا بحساب معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ثم اختبار جودة نموذج العلاقة باستخدام F ثم حساب النسبة التي يفسرها كل متغير مستقل في التغير الحاصل في درجة استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة على الإيرادات كمتغير تابع وذلك باستخدام R سكوير ثم التأكد من معنوية تأثير هذه المتغيرات المستقلة على استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة على الإيرادات باستخدام T-est.

وبين الجدول (7) معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع واختبار جودة النموذج واختبار التأثير ونموذج العلاقات البسيطة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول (7) معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع – اختبار جودة النموذج-
اختبار تأثير النموذج بالنسبة لكل متغير مستقل على حدا.

النموذج	اختبار التأثير- T test	معامل التحديد R	اختبار جودة النموذج F- test	استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة على الإيرادات	المتغيرات المستقلة
درجة التأثير في استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة على الإيرادات=0.57+0.819X	3.73	0.33	13.92	0.57	تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب
	1.08	0.04	1.18	0.201	تقييم الاداء وفق محاسبة المحاسبة

الفصل الرابع

المبحث الأول: الأستنتاجات

1. تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب يعزز شفافية ومساءلة الافراد العاملين والإدارة.
2. يساهم تطبيق محاسبة المسؤولية في زيادة الوعي المالي والضريبي للافراد العاملين، مما يؤدي الى تحسين أداءهم في جمع الإيرادات.
3. يساهم تطبيق محاسبة المسؤولية في تعزيز مستوى الأنضباط المالي والمحاسبي داخل الهيئة، مما يقلل من حوادث الفساد والتلاعب بالبيانات المالية.
4. تعزيز التواصل والتعاون بين الإدارات المختلفة في الهيئة العامة للضرائب، يمكن تحقيق ذلك من خلال ورش عمل لتبادل المعرفة والخبرات.
5. استخدام محاسبة المسؤولية ادت الى توعية المكلفين بأهمية الأمتثال الضريبي والألتزام بالقوانين واللوائح الضريبية.

المبحث الثاني: التوصيات

1. ضرورة تدريب الافراد العاملين في الهيئة العامة للضرائب على مفهوم وأساليب تطبيق محاسبة المسؤولية، وتوعيتهم بأهميتها في تحقيق أهداف الجمع الضريبي.
2. تعزيز التواصل والتعاون بين مختلف الإدارات والأقسام داخل الهيئة لضمان تطبيق فعال لمحاسبة المسؤولية وتحقيق أقصى استفادة منها في تعظيم تحصيل الضرائب.
3. توفير الدعم اللوجستي والتقني اللازم لتنفيذ محاسبة المسؤولية، بما في ذلك استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية المتقدمة وتكنولوجيا المعلومات لتسهيل جمع البيانات وتحليلها.
4. إجراء تقييم دوري لفعالية تطبيق محاسبة المسؤولية، وتحليل النتائج وتوجيه التحسينات اللازمة لضمان الاستفادة القصوى من هذه الممارسة.
5. تشجيع التعاون مع المؤسسات الأخرى والهيئات الحكومية ذات العلاقة لتبادل الخبرات والمعرفة في مجال محاسبة المسؤولية وتحقيق التنسيق في جهود تعظيم تحصيل الضرائب.

قائمة المصادر

أولاً: القوانين والتعليمات والضوابط

1. قانون ضريبة الدخل رقم 13 لسنة 1982
2. قانون ضريبة العرصات رقم 26 لسنة 1962
3. الهيئة العامة للضرائب للسنتين 2015 و 2017
4. الوقائع العراقية، العدد 4363، 2015/5/4

ثانياً: الكتب العربية

1. ابو نصار، محمد، (2005). المحاسبة الإدارية. (ط2)، دار وائل للنشر، عمان: الأردن.
2. إسماعيل، خليل، (2002). المحاسبة الضريبية. (ط1)، دار الكتب، بغداد.
3. الجنابي، طاهر، (2008). علم المالية العامة والتشريع المالي. طبعة منقحة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة.
4. الجندي، حسني، (2006). القانون الجنائي الضريبي. (ط1)، دار النهضة العربية، القاهرة.
5. الحارس، أسامة، (2004). المحاسبة الإدارية. (ط1)، دار الحامد للنشر، عمان.
6. العامري وآخرون، سعود وآخرون، (2014). المحاسبة الضريبية أطرها القانونية وتطبيقاتها في العراق. (ط1)، دار الضياء للطباعة، النجف الأشرف، العراق.
7. الفيومي، محمد، (2012). المحاسبة الاستراتيجية (التقييم المالي لأداء الشركات - محاسبة المسؤولية - تكاليف الجودة - اسعار التحويل - نظرية القيود - استراتيجيات وطرق التسعير)، دار التعليم الجامعي الجامعة المستنصرية، العراق.
8. قللي، يحيى، (2003). دراسات في أساليب المحاسبة الإدارية للقادة الإداريين غير التجاريين. (ط1)، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر.
9. كراجة، عبد الحليم والعبادي، هيثم، (2000). المحاسبة الضريبية. (ط1)، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

10. محمد، عمرو، (2015). مدخل في المالية العامة. (ط1)، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد.

ثالثاً: البحوث والرسائل والأطاريح

1. أمين، عبدالله، (2000). تقويم فعالية التحاسب الضريبي. أطروحة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العراق.

2. حمد، خالد، (2021). أثر الإيرادات الضريبية على بعض التقديرات الاقتصادية الكلية في السودان في الفترة من (1985-2010). (ط1)، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

3. العبودي، علاء، (2015). تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للسنوات (1990 - 2010) بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

4. كلاب، يعرب، (2008). مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، دراسة حالة: الجامعة الإسلامية بغزة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.

5. وادي، عبد الناصر، (2008). دور التقارير المالية في تقويم الأداء في ظل تطبيق نظام محاسبة المسؤولية: دراسة تحليلية تطبيقية. رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، السودان، جامعة النيلين.

رابعاً: المجلات والدوريات

1. انجاد، عبد الستار، (2020). تقييم النظام الضريبي العراقي بين الواقع والطموح ضريبة الدخل انموذجاً، جامعة كركوك. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مجلد (3)، العدد (10).

2. شعبان، سمير، (2019). أثر قرارات التعهيد في محاسبة المسؤولية: دراسة استطلاعية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (27)، الجزء (1)، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت، العراق.

3. شيخان، منتصر وعود، حسين، (2023). أثر ضريبة العقار في تعظيم الإيرادات / بحث تطبيقي. مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد (18)، العدد (63).

4. عبد الستار، رجاء، (2013). أستمعال نظام محاسبة المسؤولية في تقييم اداء مراكز الربح في الشركة العامة للصناعة الجلدية. مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد (8)، العدد (22)، العراق.

5. عبد، سهاد كشكول، (2013). التهرب الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية في العراق. بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (8)، العدد (24).

6. المساعد محمد، المساعد عطا المنان والشفيع، خضير الطيب الامين وعلي، زين العابدين ابراهيم يوسف، (2019). دور محاسبة المسؤولية في الرقابة على الموازنات التخطيطية: دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد (13)، جامعة الإمام المهدي، السودان.

7. ميده، أبراهيم، (2003). نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعة الأردنية واقع وتطلعات. مجلة جامعة دمشق، المجلد (19)، العدد (2)، دمشق: سوريا.

8. النور، جمال عبد الحلیم، (2019) مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2006-2015م. مجلة الدراسات العليا، المجلد (14)، العدد (54).

9. وهيب، حمزة واسماعيل، هيفاء، (2017). اثر التهرب الكمركي في الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة للدولة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للكمارك. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد (19)، عدد (1).

خامساً: المصادر الاجنبية:

1. Fowzia, Rehana, (2011) Use of responsibility accounting and measure the satisfaction level of service organizations in Bangladesh. International Review of Business Research Papers. Vol.7, No.5.
2. Garrison& Noreen& Brewer, Ray H.& Eric W.peter C, Managerial Accounting, 12 Edition, Mcgraw-Hill, USA.
3. Nashed, Suzy Adiy,(2008).Fundamentals of public finance, Chalabi publications, 1st edition, Beirut, Lebanon.

سادساً: الأتريت

<https://tax.mof.gov.iq/PageViewer.aspx?id=34> .1



ملحق رقم (1)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

م/ أستمارة الأستبيان

السادة / السيدات المحترمين

تحية طيبة

أضع بين ايديكم أستمارة الأستبيان الخاصة بالبحث الموسوم (أثر تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب لتعظيم تحصيل إيرادات الضريبة) نأمل تعاونكم معنا في الأجابة على فقرات الأستبانة من واقع خبرتكم العملية، علماً أن الأستمارة مخصصة لأغراض البحث العلمي حصراً وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس في المحاسبة.

شاكرين سلفاً جهودكم وحسن تعاونكم.....

القسم الأول: المعلومات الشخصية

أرجو وضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة

1. المؤهل العلمي

دبلوم ماجستير

بكالوريوس دكتوراه

2. التخصص العلمي

محاسبة اقتصاد

إدارة أعمال أخرى (حددتها).....

3. المسمى الوظيفي

محاسب مدقق

مخمن أخرى (حددتها).....

4. عدد سنوات الخبرة

أقل من 5 أعوام بين 10-15 عام

بين 5-9 أعوام 15 عام فأكثر

القسم الثاني: يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (✓) للإجابة التي تراها مناسبة

الرقم	الفقرة	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق تماماً	لا أتفق
المحور الأول: تطبيق محاسبة المسؤولية في الهيئة العامة للضرائب						
1	يوجد تعليمات معتمدة ومكتوبة لتطبيق محاسبة المسؤولية.					
2	هنالك اهتمام بتطبيق محاسبة المسؤولية ضمن الهيئة العامة للضرائب.					
3	يوجد مخطط يوضح مسؤوليات كل مستوى إداري في الهيئة لمحاسبة المسؤولية.					
4	يوجد هيكل تنظيمي وظيفي واضح للهيئة.					
5	يوجد دليل مكتوب بين مراكز المسؤوليات في الهيئة.					
6	يوجد وصف متسلسل لإجراءات العمل في مراكز المسؤولية المختلفة.					
المحور الثاني: استخدام محاسبة المسؤولية في الرقابة على الإيرادات						
7	ترتبط الموازنات التخطيطية بمراكز الإشراف والمسؤولية في الدوائر الضريبية.					
8	يمكن فصل الموازنة التخطيطية لكل مركز مسؤولية عن الموازنة الإجمالية.					
9	يساهم كافة المدراء في مراكز المسؤولية بإعداد الموازنة التخطيطية التابعة لمركزه.					
10	يتم استخدام الموازنة التخطيطية كأساس لتقييم الأداء الفعلي للدوائر الضريبية.					
11	يتم تبويب الإيرادات وفق إمكانية السيطرة عليها من قبل رئيس مركز المسؤولية في الدوائر الضريبية.					

					12	يتم الربط بين مقدار الإيرادات وبين أداء مراكز المسؤولية.
					13	يتم الرقابة على تجميع الإيرادات وتحصيل النقدية من خلال الرقابة على مركز الإيراد.
					14	يتم تحليل الانحرافات لكل مركز مسؤولية على حده.
المحور الثالث: تقييم الأداء وفق محاسبة المسؤولية						
					15	توجد كفاءة عالية في قياس الأداء الفعلي لمراكز المسؤولية.
					16	يراعى تسلسل خطوط السلطة والمسؤولية في إعداد تقارير الأداء ورفعها.
					17	يعد تقرير أداء في كل مركز مسؤولية.
					18	هناك سهولة في الرجوع الى السجلات الخاصة لأداء العمل لتقييم الأداء.
					19	هناك كفاءة عالية في توضيح سبب حدوث الانحراف بين الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز مسؤولية.
					20	عادة ما يتوافق الأداء الفعلي بالأداء المخطط عند التقييم.